المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 14-01-2008
الصفحـات : 11
العـــدد : 16336
المسلسل : 73

دبلوماسية القيادة في خدمة الاستثمار

الحلقة ٦

كتب: محرر الشؤون المحلية

عندما تكون رؤية القائد جلية.. فمن المنطقي أن يؤدي ذلك إلى نتائج جيدة ملموسة واضحة تنعكس آثارها على الواقع الاقتصادي. وإذا كانت قضية جذب الاستثمارات قد حظيت بالصدارة في السنوات الأخيرة على أعلى مستوى باعتبارها من العوامل الرئيسة التي تكشف مدى جاذبية الاقتصاد، فإن هذا الأمر كان واضحا منذ سنوات طويلة في ذهن خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي استثمر دبلوماسيته وعلاقاته في تأسيس شراكات قوية لاستقطاب الاستثمارات إلى المملكة، لاسيما من دول جنوب آسيا خلال العامين الماضيين.

كما تجلى ذلك في اتخاذ الكثير من القرارات التي عززت من مكانة الاستثمار في المملكة. وتجسّد هذا الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية في ارتفاع حجم الاستثمارات الراهنة في القطاعات الرئيسية لأكثر من ٢٠٠ مليار دولار. والواقع أن بحث الاستثمارات الأجنبية عن السوق السعودية لم يكن لمجرد إرضاء رغبة لنا بل للمكاسب التي ستتحقق لنا ولهذه الشركات معا..

فوفقا للسيد عمرو الدباغ «محافظ الهيئة العامة للاستثمار»: "إن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة لا يهدف إلى البحث عن السيولة فقط وانما إلى توطين المعرفة والتكنولوجيا".. إن نظام الاستثمار الذي صدر عام ٢٠٠٠ يتيح للمستثمرين الأجانب الاستثمار في كل قطاعات الاقتصاد السعودي عدا بعض النشاطات المُضمّنة في قائمة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي. ويبلغ الحد الأدنى للاستثمار في المشاريع الزراعية ٢٥ مليون ريال أما المشاريع الصناعية فيجب أن لا يقل الاستثمار فيها عن ٥ ملايين ريال أما الحد الأدنى للاستثمار في المشاريع الخدمية فهو مليونا ريال. ولا يشترط النظام الجديد على المستثمر الأجنبي أن يكون لديه شريك محلي للحصول على ترخيص لمشروعه.

كما يجيز امتلاك المستثمر الأجنبي للعقارات والأراضي لتنفيذ مشروعه عليها. ويسمح النظام الجديد للمستثمر تحويل أرباحه خارج المملكة وكفالة العاملين بمشروعه الاستثماري. وبالإضافة لذلك تم تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي تزيد أرباحها عن ١٠٠ ألف ريال في السنة من ٤٥٪ إلى ٢٠٪ ويخضع النظام إلى تطوير مستمر لفتح مجالات جديدة وتخفيض الحد الأدنى من رأس المال المطلوب حتى تم مؤخرا فتح المجال لتجارة الجملة والتجزئة وهو الأمر الذي أثار بعض المخاوف.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 14-01-2008 العـــدد : 16336
الصفحـات : 11 المسلسل : 73

الاستثمارات الأجنبية يجب أن تعزز القيمة المضافة للاقتصاد ولا تحد من الاستثمارات الوطنية

جذب الاستثمارات الأجنبية ليس من أجل السيولة فقط.. بل لتوطين التقنية

تحسّن المناخ الاستثماري يخدم الترويج لفرص استثمارية بـ٦٢٣ مليار دولار

المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	14-01-2008	العـــدد :	16336
الصفحـات :	11	المسلسل :	73

رؤية متقدمة

ولعل هذه الرؤية هي ما يفسر بوضوح هذه الزيارات المكوكية لخادم الحرمين طوال العامين الماضين لدول جنوب شرق آسيا وأوروبا من أجل توقيع اتفاقيات شراكة مع هذه الدول من أجل الاستثمار في المملكة وخاصة في المدن الصناعية الجديدة، حيث سيتم ضخ استثمارات بأكثر من ٢٠٠ مليار ريال بها. ولتقريب الصورة إلى الأذهان نستشهد بمثال بسيط للغاية يبدو للعيان هو المعهد السعودي الياباني للسيارات الذي دعمه الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث يخرّج المعهد سنويا قرابة ٣٠٠ خريج يتم توظيفهم في وكالات السيارات اليابانية على الفور نتيجة ارتفاع مستواهم المهني والتدريبي وهو ما ينقصنا إلى الآن بشكل كبير. وربما من هذا المنطلق نوجه نقطة نظام إلى المؤسسات التدريبية والتقنية في المملكة إلى ضرورة الاهتمام بالحقائب التدريبية وأن تكون المعدات التي يتم التدريب عليها أيضا ذات مستوى متميز.

وعلى الرغم من اتفاق الجميع على أهمية قضية الاستثمار الأجنبي إلا أنه من الضرورة أن يتم التركيز على عدة محاور أساسية:

* أن منح تصاريح الاستثمار الأجنبي يجب أن يركز على الشركات القادرة على العطاء وتعزيز القيمة المضافة إلى الاقتصاد الوطني لا أن تكون مجرد شركة باحثة عن الاستفادة من مميزات إضافية لا تتوفر في مواقع أخرى بالنسبة لها.

* لا ينبغي أن يؤثر فتح المزيد من المجالات أمام الاستثمار على الاستثمارات الوطنية، ومن هذا المنطلق ينبغي أن تؤخذ أي مخاوف بهذا الشأن على محمل الجد وهذا الأمر هو ما لامسه مجلس الشورى في مناقشاته داعيا إلى رفع الحد الأدنى المطلوب للاستثمار الأجنبي في المملكة.

* التأكد من أن فتح المجال أمام الاستثمارات الخارجية لن يؤثر على البوصلة الاستثمارية والتوجه الاقتصادي للمملكة لأن الهدف هو تعزيز مسيرة التنمية لا عرقلتها.

* التأكد من حصول المستثمر السعودي على نفس التسهيلات التي يتمتع بها الأجانب في ظل شكاوى مستمرة من بطء في التراخيص والتصاريح والتعقيدات الروتينية.

* أن يتم التأكد بالفعل من تحسين مناخ الاستثمار لجذب استثمارات المواطنين والمقيمين بعد أن أثبتت تجارب الهوامير ضعف المشاريع الكبرى القادرة على استيعاب السيولة المتوفرة في الأسواق وهو ما فاقم من ظهور مساهمات الحديد والبيض وغيره وضياع المليارات في دهاليز النصب.

* ينبغي أن يدرك المستثمر أن نسبة الأرباح التشغيلية المعقولة في أقوى اقتصاد تتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ وأن ما يقال عن أرباح ١٠٠٪ خلال أسابيع مجرد نصب وخداع.

زيادة الاستثمارات ١٥ ضعفًا

وقبل الخوض فيما جرى على خريطة الاستثمار لعله يجدر بنا عقد مقارنة للوهلة الأولى تبيّن حجم الارتفاع في معدل الاستثمارات الأجنبية من ٤ مليارات في ٢٠٠٠ إلى ٦٤ مليارا في ٢٠٠٦. ولعل النمو المطّرد في استقطاب الاستثمارات يرجع إلى أسباب عديدة من أبرزها تحسين البيئة التشريعية والقضائية وتقديم التسهيلات للمستثمرين وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي. إذ من المعروف أن الاستثمار لا يمكن أن ينبت في بيئة غير مناسبة له من بيروقراطية وروتين وفكر جامد وصعوبات لا تنتهي في التصاريح لبدء المشاريع.

وإذا كان من المعروف أن يدا واحدة لن تصفّق، لذا كان من الضروري أن يتم التعاون بين هيئة الاستثمار ومختلف الهيئات الحكومية التي كانت قوانينها وتنظيماتها قد أدت إلى أكثر من ١٠٠ عقبة أمام المستثمرين لابد عليهم أن يتجاوزوها حتى يقيموا مشروعا لا يمكن أن يقام في ظل هذه البيئة.

موقف خادم الحرمين

وهنا ينبغي الإشارة وبصدق إلى أنه لولا موقف خادم الحرمين الشريفين وإصراره على تعزيز بيئة الاستثمار ما كان أن يتحقق للمناخ الاستثماري ما تحقق في أول لقاء مع خادم الحرمين حرص عمرو الدباغ «محافظ الهيئة العامة للاستثمار» على إيضاح الصورة الكاملة أمام المليك لاسيما فيما يتعلق بالعقبات أمام توفير بيئة استثمارية جاذبة وقد تجاوزت أكثر من ١٠٠ عقبة ما بين تشريعية وتنظيمية وقانونية ولم ينته اللقاء سوى بصدور توجيهات واضحة من المليك لمختلف الجهات الحكومية بضرورة التعاون بشكل جدي لإزالة العقبات أمام مناخ الاستثمار، مع تقديم تقرير كل ٦ شهور للمليك مباشرة عن الخطوات التي تم إنجازها.

وعلى ضوء هذه المتابعة الميدانية المكثفة من المليك مباشرة أمكن تجاوز غالبية هذه العقبات بشكل تدريجي فعّال وشهدت التدفقات الاستثمارية نقلة نوعية إلى المملكة حتى بلغ حجم الاستثمارات العام الماضي ٢٠٠ مليار ريال من بينها ٦٤ مليار ريال مباشرة من الخارج. وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر يتساءل كثيرون عما إذا كان من الممكن الاستفادة من المناخ والحراك الذي شهده قطاع الاستثمار في مختلف القطاعات الأخرى. ويمتد ذلك إلى سؤال أكثر إلحاحا هو: هل من اللازم أن يتابع خادم الحرمين مختلف المجالات بشكل لصيق حتى يتحرك المسؤولون فيها لتنفيذ التوجيهات والالتزام بها؟

إن هذا الأمر يظل إشكالية بحاجة إلى بحث لاسيما في ظل الطابع المؤسساتي الذي يجب أن نكرّسه في المجتمع.

لقد أدى إطلاق المبادرات المختلفة إلى تحسين مناخ الاستثمار بشكل ملموس لاسيما في ظل مبادرة «١٠ في ١٠» التي تهدف إلى الارتقاء بالمملكة إلى مصاف أفضل ١٠ دول في الاستثمار في العالم وتقليص فترة استخراج التصاريح إلى ٣ أيام فقط وإطلاق مراكز الخدمة الشاملة التي تنهي إجراءات المستثمرين تحت سقف واحد في زمن بسيط. ولا جدال أن

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 14-01-2008
الصفحـات : 11
العـــدد : 16336
المسلسل : 73

≫ جذب الاستثمارات وتشجيع الشراكات مع الدول المتطورة صناعيًا.. رؤية متقدمة لخادم الحرمين

≫ كيف تضاعَف حجم الاستثمارات الأجنبية ١٥ ضعفًا في ٦ أعوام؟

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 14-01-2008 العـــدد : 16336
الصفحـات : 11 المسلسل : 73

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الاستثمار في المملكة ذي ميزة نسبية كبيرة من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

* ارتفاع معدلات الربحية مع تراجع المخاطرة بدون وجود أي أشكال متعددة من الضرائب أو رسوم تسجيل الملكية حيث تحتل المملكة المركز الخامس على مستوى العالم فيما يتعلق بالضرائب والمركز الرابع فيما يتعلق بتسجيل الملكية وفقا لتقرير أداء الأعمال لعام ٢٠٠٧.

* المملكة تعد أكبر سوق اقتصادية حرة في منطقة الشرق الأوسط حيث تمتلك ٢٥٪ من إنتاج النفط العالمي كما توفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأسعار تنافسية فضلا عن أن موقعها المناسب يجعلها منفذا جيدا لأسواق العالم.

* يعد الريال السعودي من أكثر العملات استقرارا على مستوى العالم كما لا توجد قيود على الصرف والتحويلات بالعملات الأجنبية. وعلى الرغم من معدلات التضخم التي ارتفعت إلى ٥٪ مؤخرا إلا أنها تعد قليلة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

ولعله وفقا لكل هذه المؤشرات، لم يكن مستغربا أن تصنّف مؤسسة «ميلكن» العالمية المملكة من أوائل الدول من حيث بيئة الاقتصاد الكلي والتي يقصد بها مدى قابلية هذه البيئة لإدارة وتمويل المشاريع مع انخفاض واستقرار معدلات الفائدة والضرائب التي لا تزيد على ٢٠٪ فقط.

* تتمتع المملكة بقدرة شرائية عالية ومستوى دخول مرتفع مع استقرار سياسي واقتصادي يطمئن المستثمرين على استثماراتهم.

* توفّر الهيئة العامة للاستثمار المشورة للمستثمرين الأجانب كما يضمن النظام ترحيل الخسائر للسنوات المقبلة فيما يتعلق بضرائب الأرباح.

ويضمن نظام الاستثمار الأجنبي للمستثمرين أيضا الحصول على الأراضي في المدن الصناعية بتكلفة رمزية وتملك العقارات اللازمة للمشروع بما في ذلك الإقامة وسكن الموظفين فضلا عن ضمان عدم مصادرة أي استثمار دون إذن من المحكمة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة لم يكن مستغربا أن يصعد ترتيب المملكة إلى المركز العشرين في جذب الاستثمار على مستوى العالم والمركز الخامس والثلاثين على مستوى التنافسية الدولية.

أجواء الثقة

إن إشاعة أجواء من الثقة حول الاستثمار في المملكة كان له تأثيرات إيجابية على أداء مختلف القطاعات في المملكة لاسيما المقاولات وسوق العقارات ورفع كفاءة الإنتاج وفق معايير عالية للجودة وهو ما يصب في النهاية في صالح المستهلك الذي يطمع في الحصول على خدمة جيدة بسعر مناسب.

لكن في كل الأحوال يبقى الوضع الاقتصادي بشكل عام بحاجة إلى تفعيل عدد من الضوابط من أجل ضمان التدفقات الاستثمارية من أبرزها:

* سرعة حسم النزاعات التي قد تنشأ نتيجة دخول استثمارات أجنبية وأن تكون درجات التقاضي وأماكنها واضحة في العقود الأولية.

* إزالة العراقيل أمام المستثمرين أولا بأول وفق آلية تضمن الشفافية والوضوح في الواجبات والمسؤوليات.

* ضمان التزام الشركات الأجنبية بتطبيق واجباتها فيما يتعلق بسعودة الوظائف والضرائب لاسيما في ظل تسرّب شكاوى عن التساهل مع المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالسعودة.

وإذا كنا نفتح المجال للاستفادة من التجارب الدولية في مجال الاستثمار فإن الأمر بدون شك يفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد السعودي من أبرزها أهمية تشكيل كيانات اقتصادية كبيرة قادرة على الإنتاج على نطاق واسع والتصدير إلى الخارج. كما ينبغي المضي قدما في التوسع في الاستثمار في مجال العلوم والتقنية لأنها الباب الرئيسي لتوطين التكنولوجيا في المستقبل.

لقد أثبت خادم الحرمين برؤيته الثاقبة أن تعزيز مناخ الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم الفائدة من البرنامج الطموح للمدن الصناعية الذي بدأ في تنفيذه مؤخرا ويحتاج إلى ضخ استثمارات في صناعات تقنية ومعلوماتية متطورة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إجمالي الاستثمارات في هذه المدن يزيد على ١٧٠ مليار ريال.

تحديات فرص الاستثمار

ولا جدال على أن هذه النقلة الكبيرة والإشادات الدولية بمناخ الاستثمار بالمملكة ستسهم ولاشك في تسويق الفرص الاستثمارية التي بدأت المملكة الترويج لها في الخارج وتقدّر قيمتها بأكثر من ٦٢٣ مليار دولار في مجالات المياه والكهرباء والغاز للأعوام العشرين المقبلة. إن هذا الأجواء المشجّعة -برعاية خادم الحرمين الذي يرعى كل جهد مُنتج- من شأنها أن تشجع على الاستمرار في تعزيز التنافسية في الاقتصاد السعودي ودعم برامج الخصخصة التي شهدت تباطؤا في الأعوام الأخيرة رغم القطاعات العشرين التي تم طرحها في هذا المجال مما يؤدي إلى نقلة في مسيرة الإنتاج وتعزيز الصادرات غير النفطية التي لازالت محدودة للغاية رغم الإمكانات التي تتمتع بها المملكة والمطلوب استغلالها بشكل أفضل في السنوات المقبلة.

إن جولات خادم الحرمين الشريفين الخارجية وإن كانت تأخذ بعين الاعتبار بل وتعطي الأولوية من أجل تشجيع مناخ الاستثمار وعقد الشراكات الاقتصادية، إلا أن العمل المطلوب في الداخل يظل كبيرا من أجل ضمان استمرار مضي قاطرة الاستثمار إلى الأمام وهو المطلوب في المرحلة المقبلة. إن الانفتاح الذي شهده الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة وكان تشجيع الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية من أبرز ملامحه مرشح لأن يؤتي ثماره خلال فترة قصيرة لو استمر العمل بنفس الزخم في ظل الدعم الحكومي الكبير للبرنامج.